بسم الله الرحمن الرحيم

المشاركة في الملتقى الوطني عنوانه:

الدرس العربي القديم والمنجز التداولي المعاصر

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة (الجزائر).

يوم: 21- 22- 02- 2023،

عنوان المداخلة:

الاتجاه التداولي في التقعيد النحوي العربي

The Pragmatic Trend in The Arabic Grammar Rules

د.اليزيد بلعمش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة (الجزائر)

El-yazid@hotmail.com

البريد المهني: y.belameche@univ-emir.dz

ملخص:

تناولت هذه المداخلة مدى اعتبار النحاة العرب المتقدمين للأفكار التداولية واستثمارها في التأسيس التقعيدي للنحو العربي، وذلك من خلال تلمس الفكر التداولي في المنطلق الفكري للنحو العربي ثم في الهيكلة العامة التي جاء بها ثم إلى آلية بناء القاعدة النحوية.

وقد توصلت المداخلة من ذلك إلى أن النحو العربي لم يلغي هذا الجانب على الرغم من عنايته بالشكل مما يدل دلالة قاطعة على اعتبار الجانب التواصلي في التأسيس التقعيد النحوي.

الكلمات المفتاحية: التقعيد النحو؛ النحو العربي؛ التداولية؛ الفكر التداولي.

Summary:

This intervention dealt with the extent to which Arab grammarians applied for the pragmatic ideas and their investment in the foundation of the Arab grammar, through touching the pragmatic thought in the intellectual premise of the Arab grammar and then in the general structure that it brought and then to the mechanism of building the grammatical Rule.

The intervention has concluded that the Arab grammar did not eliminate this aspect despite its care in the form, which indicates a conclusive indication that the communicative aspect of the grammatical tradition is considered.

Keywords: Grammar Rules; Arabic grammar; the pragmatic; the pragmatic thought

المداخلة:

1- **مقدمة:** لقد شاع وانتشر عند الدارسين حتى صار هذا الأمر من المعلوم بالضرورة في الأوساط اللغوية، بل صار يتداول على أنه بديهية من البديهيات، على أن النحو العربي نحو شكلي، إنما جاء للتقعيد للغة، فهو يُعنى بتحديد المعيار الذي ينبغي للمتكلم أن ينتهجه ويسلكه في الحديث، وعليه صار الطلبة وغالبية الدارسين إذا ذكر لهم التقعيد النحوي فإنهم يعتقدون جازمين أنهم يتعاملون مع مسائل نظرية جامدة، جمود المعادلات الرياضية، ومنغلق على ذاته انغلاق الأبواب المقفلة، لكن في حقيقة الأمر عند معالجة القواعد النحوية التي جاء بها النحاة خاصة من مصادرها الأولى: ككتاب سيبويه ، كتاب المقتضب للمبرد، وكتاب شرح الكافية للرضي وشرح المفصل لابن يعيش، يخرج القارئ، بتصور آخر غير التصور الذي رسم له أول الأمر، أو غير التصور الذي يشيع عنه في أوساط التعليمية، فيجد التقعيد في النحو العربي مرن مرونة الكلام في أفواه المتكلمين به، يعالج مختلف التراكيب التي تسعى جاهدة لتغطية الحاجات الاستعمالية عند الفرد المتكلم. بل وقد يجد في التقعيد النحوي كثيرا من الملامح التي تعكس العناية والاهتمام بالجانب التداولي والاستعمالي في عملية التقعيد نفسها، وهو ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

2-**أهمية البحث وإشكاليّته:** وتأتي أهمية هذا البحث من جهة أنه يكشف عن اعتبار الجانب التداولي في تقعيد المسائل اللغوية في النحو العربي، لبيان المرونة التي يملكها النحو العربي مع الصارمة التي يتمتع بها في الآن نفسه. وهذا فعلا يفتح الباب نحو طرح عدد من الأسئلة التي تدور عليها رحى هذه المداخلة:

- ما الأسس التي يقوم عليها التقعيد في النحو العربي؟
- هل تتعارض هذه الأسس مع المبدأ التداولي للغة ؟
- هل ما قدمه النحاة العربي من منجز راعوا في تأسيسه المبادئ التداولية؟
- وأخيرا: هل الملمح التداولي كان حاضرا في التقعيد النحوي؟ وما حدود حضوره؟ أو دواعي غيابه.

3-تطورات البحث اللغوي الغربي: لم ينقع النظر والتأمل في اللغة وأحوالها وقضاياها مذ أن بدأ الإنسان التفكير اللغوي، ولقد كان طبيعيا جيدا أن يكون هذا التفكير بسيطا في أوله، كما أنه من الطبيعي جيدا أن يكون هذا التفكير عبر مراحل ومراتب، يعقب بعضها بعضا ينتقل فيها الفكر من البسيط إلى المعقد، ينتقل فيها من

الجزء إلى الكل، ولهذا يذهب الدارسون إلى أن البحث اللغوي مر بثلاث مقاربات كبرى، هي: المقاربة النحوية والمقاربة اللسانيات والمقاربة التداولية. ولقد تميزت كل مرحلة من هذه المراحل بميزات كان من أهمها[1]:

1-المقاربة النحوية: وقد امتدت هذه المقاربة من القرن 6 ق.م إلى حدود القرن 18م، وكان الهدف من هذه المقاربة توضيح النظام القواعدي التي يتحكم في عملية الإنتاج اللغوي، انطلاقا من أمثلة نموذجية معزولة عن سياقاتها.

2-المقاربة اللسانية: هذه المقاربة كانت نتيجة تأثر بمناهج العلمية التي رافقت النهضة الأوربية بعد القرن الثامن 18م واستمرت حتى منتصف القرن 20م، وكان الغاية من هذه المقاربة مسايرة التحليل العلمي للظواهر، قصد بناء تحليل علمي لمكونات التركيب اللغوي اعتمادا أيضا على نماذج لسانية مفصولة عن سياقتها أيضا.

3-المقاربة التداولية: وقد جاءت هذه المقاربة نتيجة البحث اللغوي المتواصل في اللغة وكان القصد من هذه الدارسة هو الاهتمام والعناية بالوظائف المختلفة التي تؤديها اللغة، والعناية بالظروف والمؤثرات التي تؤثر في تلك الوظائف، من أبرز القضايا في ذلك علاقة اللغة بالسياق، وهي الدراسة اللغوية الرائدة في أزمنتنا هذه.

بل ويمكن أن ندرج كل من المقاربة الأولى والمقاربة الثانية تحت موضوع واحد، وفي خانة واحدة مقابلة بالمقاربة الثالثة على هذا النحو

المقاربات اللغوية

المقاربات النسقية:	المقاربات التداولية
المقاربات النحوية + المقاربات اللسانية	وهي التي تعنى بكيفيات توظيف الأنساق اللغوية.

فإذا كان هذا في تاريخ الفكر اللغوي الغربي، فإن الفكر اللغوي العربي يبقى في تاريخه حلقة مفقودة بين الملاحظات الأولى بين ميلاد الدراسة النحوية جاهزة مع سيبويه. هذه الجاهزية تركت النحو العربي مساحة خصبة للمقاربة بينه وبين غيره من المناهج اللسانية المختلفة التي أنتجت تاريخ الفكر اللساني الغربي.

[1] انظر: عبد السلام عشير، تطور التفكير اللغوي، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط1، 2010م (ص3)

وإن مما نود القيام به في هذه المداخلة هو إجراء دراسة في النحو العربي نرمي من خلاله استظهار مدى حضور أو غياب القضايا التداولية في النحو العربي.

- هل كان نحوا خالصا لدراسة القوالب الشكلية التي تحكم عملية الإنتاج اللغوي بعيدا عن كل التأثيرات السياقية التي تستعمل فيها؟ أو أن النحو العربي له من الخصوصية ما ليس لغيره من الأنحاء الأخرى؟!

للإجابة عن هذه الإشكالية فإننا نطرقها في العناصر التالية:

1-لماذا هذه الدراسة؟

2-مفهوم التداولية وقضاياها.

3-التداولية في التقعيد النحوي.

1-لماذا هذه الدراسة: لقد ألمحت إلى هذا الأمر في مقدمة هذه المداخلة، ولكني هنا أبين بعض ما يظهر أنه مجانب للصواب مما قد يفهم من هذه الدراسة، ومن ذلك:

أ-لا نريد من هذه الدراسة أن نتتبع النظريات اللسانية الحديثة، أو المناهج اللغوية الحديثة لنقول بعدها إنّ النحو العربي يحويها جميعا، أو إن النحو العربي قد سبق إليها، فهذا شيء لا معنى له، ولا يفيد شيئا من الناحية العلمية التأصيلية.

ب-كما أننا لسنا هنا من هواة الموضة في أن نتتبع الجديد لنقول به أو نبحث في ثناياه، لنظهر بعدها أننا -بذلك-من دعاة التجديد أو ممن يعيشون عصرهم بأدواته ومفاهيمه، لأن المعاصرة في أصلها بناء وإنتاج وليست ركوب موجة وموضة.

إن الذي نتوخاه في هذا البحث هو إبراز الخصوصية التي تتمتع بها العملية التقعيدية التي جاء بها النحو العربي، وأن مفاهيمه التي بني عليها كانت مفاهيم تمتاز بأصالة في إنتاج، وخصوصية في العمل والتوظيف، أو أن الأمر على خلاف ذلك؟! هذا ما نحاول أن نتبَينَه فيتتبع قضايا التداولية في التقيد النحوي العربي.

4-مفهوم التداولية وقضاياها: من الخصوصية التي امتازت بها العلوم اللغوية الحديثة أنه يصعب كثيرا الوقوف على مفهوم محدد لتلك المجالات المعرفية، والأمر في ذلك يرجع إلى شيئين:

أ-كون مجال البحث فيها مازال حديثا والأفكار فيها لم تنضج بعد، مما يؤدي إلى كثرة ظهور التعقيبات والاستدراكات على كل تعريف يوضح أو على كل مفهوم يسطر.

ب-تأثر أصحاب تلك المفاهيم بتوجهات تكوينهم الأولي، فصاحب الفلسفة يتأثر بفلسفته، وصاحب العلوم المادية يغرف منها، وصاحب الاتجاهات السلوكية يسير في مضمارها، وهكذا تتوزع أفكار تلك المعرفة اللغوية الحديثة بين تلك التوجهات والمنابع.

خاصة إذا أضيف إلى كل هذا سعة ذلك المجال المعرفي وارتباطه بمعظم المجالات المعرفية الأخرى، فعندئذ يصير أشبه بالحرباء في تغير لونه، واختلاف أحواله، وهذا ما حدث مع التداولية. فإنها من العلوم التي "أضحت ملتقى لعدة تخصصات لسانية وفلسفية وأنثروبولوجية ونفسية ..."[1]، هذا ما دفع ببعضهم إلى أن يذهب إلى أنه لا يمكن "وجود التداولية بصيغة المفرد، مفضلا اعتبارها تداوليات بصيغة الجمع رغم الدلالة القدحية لهذا التعدد"[2].

كل هذه الأسباب هيأت الظروف لهذا الحقل المعرفي أن يمتلك مدونة ثرية وغنية من المصطلحات والتعريفات صنفها بعضهم إلى مجموعة من الحقول كل حقل منها يعكس سمات تميز هذا العلم، وهذه الحقول، هي[3]:

1-تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي: وهذا المفهوم ينبني على ربط الدلالة بالبعد الاستعمال ثم ربط ذلك بفلسفة اللغة العادية التي تولد عنها إشكالية أفعال الكلام وتطورت فيما بعد.

2-تعريفات ارتبطت بموضوع التداولية ووظيفتها: وتتمحور هذه التعريفات حول دراسة استعمال اللغة في الخطاب والآثار التي تترتب على ذلك، بعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية تواصلية خطابية...

3-تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء: وتمحورت هذه التعريفات على بيان أن موضوع التداولية إنما هو التواصل البشري المعتمد على دراسة المقام والسياق وشروط المناسبة لأدائه، مع التركيز على مقاصد المتكلم وغاياته.

4-تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى: وهنا يظهر مفهوم التداولية من خلال عرض علاقتها بتخصصات أخرى، فأصبحت بهذا التداولية امتدادا للسانيات التلفظ، متجاوزة بذلك باقي المناهج اللسانية الأخرى.

---

[1] جواد ختام، التداولية أصولها وتجاهاتها، دراكنوز المعرفة-عمان، ط1، 2016 (ص19)

[2] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة-العلمة(الجزائر)، ط1، 2009 (ص66 .....75)

وعلى الرغم من تنوع هذه تعريفات وتعددها، إلا أنها لم تعدم من أن تكون بينها خيط رابط، ومحور جامع لها تلتقي عليه، هو الذي الذي شكل المفهوم العام الشائع لمعنى التداولية، وعليه كان اشتغال التداوليين منذ بروز هذا الفن سنة 1938م، فكان ذلك المعنى الجامع لهذه التعريفات المختلفة، هو: **دراسة اللغة أثناء الاستعمال** ثم تختلف وجوه العناية باللغة في الاستعمال بحسب التوجهات السابقة التي أشرنا إليها وهي الحقول التي ترجع إليها مفاهيم التداولية، وهذا الاختلاف في الوجوه هو ما سمح للتداولية بأن تتعدد مباحثها وتتنوع قضاياها، ويمكن أن نشير إلى بعضها فيما يلي[1]:

1-التركيز على مستعملي اللغة وسياق(ات) الاستعمال.

2-مراعاة ظروف استخدام اللغة كما يقررها المجتمع.

3-الاهتمام بمظاهر التأويل بحسب السياقات.

4-تحليل مقامات الخطاب ومقاصده.

5-دراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم.

6-دراسة الاستلزام الحواري ومعرفة كيف يمكن أن يكون الاتصال أوسع من مجرد القول.

7-استحضار الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازيا.

8-دراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية.

9-بلورة نظرية لأفعال الكلام، أي تبين ما ننجزه بالكلام وما يفعله الكلام.

10-دراسة العوامل التي تحكم اختيارنا للغة ...

وهذه هي أهم القضايا الكبرى التي يدور عليها البحث التداولي من نشأته حتى اليوم.

5-من مظاهر التداولية في التقعيد النحوي: بعد أن عرفنا المفاهيم والقضايا التي تبحثها التداولية نأتي الآن إلى الحديث عن مظاهر الفكر التداولي في التقعيد النحوي وملامحه، وسنحاول أن نجلي هذا في النقاط الآتية:

5-1-<u>المنطلق الفكري في التقعيد النحوي والفكر التداولي</u>: رأينا فيما سبق أن المنطلق الفكري الذي يقوم عليه البحث التداولي إنما هو معالجة اللغة في دائرة

[1] حافظ أسماعيل العلوي (تنسيق وتقديم)، التداوليات(علم استعمال اللغة)، عالم الكتب الحديث-إربد (الأردن)، ط2، 2014، (المقدمة (ص2، 3))

استعمالها؛ أي داخل نطاق مقاصد المتكلمين وظروفه وما يحيط بهم. وإذا كان هذا هو المنطلق المنهجي والفكري للعمل التداولي فما المنطلق الفكري والمنهجي للتقعيد في النحو العربي؟!

لا ننكر أن النحو العربي في أول نشأته إنما كان بدافع اللحن الذي ظهر على الألسنة، لكن ينبغي أن نعرف أن غايته لم تقف عند هذ الحد، بل كانت له غايةٌ أسمى من ذلك، وهي غاية الفهم والإفهام، وأثر هذه الغاية التي جعل لها علم النحو أو علم الإعراب واضحة جدا من خلال المكانة التي حظي بها الإعراب وعلم النحو في العلوم العربية عموما، حيث كان يحتل موقعا مركزيا في العلوم العربية خاصة والعلوم التراثية عموما، فقد جعل الأداة الكبرى للولوج إلى فهم النصوص وتفسيرها، ويكفيك في ذلك أنه كان الأداة الأولى التي ينبغي أن يتسلح بها المفسر لأعظم كتاب وهو كتاب الله تعالى.

ولا غرابة في أن تكون لعلم الإعراب هذه المنزلة، " إذ كان قد عُلِم أنَّ الألفاظَ معلقةٌ على مَعانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها"[1]، فإنَّ النحو به تعرف معاني الكلام، ولا تواصل دون إدراك المعاني.

إن مما يؤكد هذا الأمر هو النظر في المساحة التي انطلق منها التقعيد النحوي هي ما أطلق عليه مصطلح (الكلام) وهو الجانب التركيبي المدروس، وعلى الرغم من وجود مصطلحات أخرى مقابلة لهذا المصطلح: نحو: التركيب والجملة، ... وغيرها من المصطلحات الأخرى التي كان من الممكن أن تكون مكان مصطلح الكلام، لكنهم اختاروا مصطلح الكلام، واختيار هذا المصطلح "فيه توفيق كبير، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية فكأنهم أرادوا أن يقولوا إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها"[2].

إن هذه الانطلاقة الفكرية وتحديد المقصدي للتوجه التقعيدي في النحو العربي، تثبت -على الأقل-انفتاحية التقعيد النحوي العربي على التلاؤم والتواؤم مع القصد العام لاستعمال اللغة ووظيفتها وهي التواصل، بحيث يكون هذا التقعيد هو القاعدة الأساسية التي يبنى عليها التواصل الصحيح الذي يحقق غاية الفهم والإفهام.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني السعودية بمصر، ط3، 1992 (ص28).

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب-القاهرة، ط:2003، (ص30)

2-5-هيكل النحو العربي في التقعيد والفكر التداولي: إذا استقر عندها الانسجام الحاصل بين المنطلق الفكري للتقعيد النحوي مع التفكير التداولي، ونأتي بعدها إلى الحديث عن هيكلة التي عرضت بها القواعد النحوية في علاقتها بالفكر التداولي.

معلوم أن هيكلة الدرس التقعيدي للنحو العربي قائم على تمييز بين مجموعة من الوظائف النحوية، هذه الوظائف قسموها قسمين: قسم منها أطلق عليها لفظ العمد وقسم منها سمي الفضلات، والعمد أساسية في الكلام، أما بالنسبة للفضلات فهي كاسمها من حيث البناء التقعيدي.

هكذا يبرز النظام التقعيدي في العربية لا محدودية في استعمال اللغة، وذلك من خلال تحديده للمحور الذي يدور عليه الكلام وهي (عملية الإسناد والمتمثلة في العمد)، ثم انفتاح هذا المحور على مجموعة من الاختيارات التي تكون وفق اعتبارات المقتضيات التداولية المختلفة في الحدث اللغوي.

ومن هنا أيضا ندرك فعلا أن تحليلهم الإعراب إنما كان يقوم على تلمس هذه المقاصد التداولية التي ينطوي عليها الكلام، وذلك من خلال "تناولهم الأبواب النحوية بابا بابا، فيدرسون باب الفاعل مثلا دون أن يضعوه في تحت عنوان الجملة الفعلية، إيمانا منهم بأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون في الجملة الفعلية، وفقد يكون الفاعل والجملة اسمية كما في نحو: أمنجز أنتم وعدا وثقت به، بل وقد يكون هناك فاعل ليس هناك جملة على الإطلاق، بل هو مركب اسمي كما في قولنا: حسن فعله، كريم أصله"[1]....

وهذا فيه تنبيه على أن الفاعل قد يكون فاعلا لما كان فعلا بالصيغة، كـ: نصر، صَالَح، يَسْعَدُ، افهَم ....، وقد يكون فاعلا لما يتضمن معنى الحدث والعمل والفعل: كالأسماء التي تضمنت معنى الحدث: كاسم الفاعل (منجز) ....وغيرها. وهذا ما سماه بعضهم بالفعل اللغوي[2].. وهو حدث تداولي أو مفهوم تداولي، فجاء المفهوم التقعيدي للفاعل موافقا للمفهوم التداولي له. وبهذا فالتقعيد النحوي يستصحب الحالات والمفاهيم التي قد يظهر بها الحدث اللغوي في سياقه أو في تداوله، دون أن يعدمه إعداما كليا في عملية

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، (ص30) (بتصرف في النقل)

[2] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، (ص56)

التقعيد. كما هو مدَعًى على النحو العربي، أنه معياري وشكلي ... بمعنى آخر؛ فالمفاهيم التقعيدية في النحو العربي تسعى جاهدة إلى أن تشمل كل ما يحيط بالمعاني الثابتة.

ثم إن تتبع التوزيع الذي وزع به النحاة القواعد بعد استخراجها، حيث جاء على النحو الآتي: باب المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، تظهر منه مراعاة المقتضيات التداولية والموجهات التواصلية في بناء الحدث اللغوي أو التواصلي، وذلك بأن يكون الكلام منطلقا من المحور الذي يدور عليه الكلام (وهو الإسناد وتمثله المرفوعات وأحوالها) ثم ينفتح الكلام على باقي المقتضيات التداولية اعتبارا بموجهات السياق أو المقصد أو بحسب حاجيات المخاطب ... وهكذا فقد يعمد المتكلم إلى التأكيد أو الوصف أو فك الإبهام أو التقييد بالغاية أو الظرفية الزمانية أو المكانية أو تعليق الحكم بجهة معينة .... وهكذا، وهذا كله تمثله (باب المنصوبات والمجرورات).

3-5-بناء القاعدة النحوية والتوجه التداولي: وهنا نعالج باب من أبواب النحو متلمسين الأثر التداولي في بناء القاعدة، سواء من جهة بناء التعريف أو من جهة تأسيس بيان الشروط أو بيان الاستثناءات. ويظهر هذا في باب المبتدأ والخبر، فمثلا اشتراط في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن هذا الأمر أنما له تعلق بالمخاطب، فلا يمكن الحكم على شيء يجهله المخاطب ومن هنا قالوا: لا بد من يكون المبتدأ معرفة حتى يتسنى الحكم عليه، أو بعبارة أخرى حتى يكون التواصل صحيحا ويجد الكلام مستقبِلا وإنما فلا يقع الغاية منه، ولهذا جوزوا الابتداء بالنكرة إذا قام مقتضى من مقتضيات السياق التي تغني عن تعريفه. فقالوا[1]:

ولا يجــوز الابتدا بالنّكــرة ... ما لم تفد كعند زيدٍ نمرة

وهل فتىً فيكم فما خلّ لنا ... ورجل من الكــرام عنــدنا

ورغبة في الخير خير وعمل ... برّ يزين وليقس ما لم يقل.

فألحظ كيف أن النحاة لم يحددوا حالات الابتداء بالنكرة وإنما تركوها لمقتضيات الخطاب والتداول هي التي تحدد متى يجوز الابتداء بالنكرة. بمعنى آخر: أنهم جعلوا القاعدة مبنية على مبدإ تداولي: **وهو حصول الفائدة عند المخاطَب.**

وهكذا يسري هذا المبدإ في (باب المبتدإ والخبر): يقول ابن مالك مثلا:

والخبر الجزء المتمّ الفائدة ... كالله برّ والأيادي شاهده

[1] الأبيات من ألفية ابن مالك المشهورة

ويقول أيضا:

ولا يكون اسم زمانٍ خبرا ... عن جثةٍ وإن يفد فأخبرا.

6- خاتمة:

في ختام هذه الورقة، التي حاولنا نبين فيها علاقة بين المفاهيم التداولية والتقعيد النحوي العربي، أو بعبارة أخرى، أن نبين فيها حضور المفاهيم التداولية في عملية التقعيد النحوي فإنه يمكن لنا أن نخلص إلى جملة من الرؤى، أهمها:

1-فعلا لقد كانت الغاية من التقعيد النحوي هو حفظ المستوى الفصيح من اللغة العربية، وذلك بمحاربة اللحن، لكن هذه الغاية كانت منضوية تحت غاية هي أسمى منها وأرفع، وهي جعل التقعيد النحوي أداة من أدوات الفهم والتحليل، مما جعل التقعيد النحوي قريبا جدا من الجانب الوظيفي للغة، فكانت فيه كثيرا من المفاهيم التداولية داخلة ضمن التأسيس التقعيدي له.

2-تظهر اعتبار المفاهيم التداولية في بناء التقيد النحوي في مظاهر شتى: فيظهر في المنطلق الفكري الذي يرتكز عليه كل منهما (الفهم والإفهام)، وفي ترتيب المادة النحوية، وفي عرض أبوابها.

3-بناء القاعدة النحوية كانت تقوم في قيودها وشروطها وخصوصياتها تقوم على اعتبار المقتضيات التداولية التي تحيط بعملية الحدث اللغوي.

4-مما نستخلصه من هذه المداخلة أن النحو العربي بناء له مميزاته الخاصة، لا يماثل الأنحاء اللغات الأخرى السابقة عليه، ومن هنا نعلم خطأ كثير من اللسانيين الذين أسقطوا انتقادات اللسانيين الغربيين لأنحائهم.

5-إن هذا البحث يؤكد مقولة التعميم الموجود في الفصل بين التداولية وباقي الدراسات اللغوية الأخرى فإنها متغلغلة في كل المستويات اللغوية، ولا غرابة في ذلك، لأن مكونات اللغة القصد منها التواصل والإبلاغ.

هذا يجعلنا نقول-في الأخير-على سبيل الظن الذي يخالطه اليقين أو يقترب منه، إن المنظومة النحوية العربية تخفي في ثناياها تأسيسا معرفيا دقيقا، يمكننا فهمه والغوص فيه أن نكتشف مفاهيم للتأسيس تداولي، لم يخطر على بال الدرس اللغوي الحديث.

7-المصادروالمراجع:

1-جواد ختام، التداولية أصولها وتجاهاتها، دراكنوز المعرفة-عمان، ط1، 20016.

2-حافظ أسماعيل العلوي (تنسيق وتقديم)، التداوليات (علم استعمال اللغة)، عالم الكتب الحديث-إربد (الأردن)، ط2، 2014.

3-خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة-العلمة(الجزائر)، ط1، 2009.

4- عبد السلام عشير، تطور التفكير اللغوي، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط1، 2010م.

5- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني السعودية بمصر، ط3، 1992.

6- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب-القاهرة، ط:2003.